

المحاضرة العاشرة (10): قضية اللفظ والمعنى

مدخل:

قضية اللفظ والمعنى نشب حولها اختلاف لوجهات النظر بين من يتعصب للفظ ويحتج له، وبين من لا يرى سوى المعنى شيئاً يدعو للاهتمام، وبين ثالث على مذهب الوسط، محاولاً التوفيق بين الرأي الأول والرأي الثاني؛ لا من هؤلاء ولا هؤلاء.

أما من الناحية الداخلية، فالقضية تعود في أول ظهور لها إلى الفرق الكلامية؛ من أشاعرة، ومعتزلة وجهمية...، وقصة التمييز بين القرآن الموجود بين أيدينا والكلام النفسي، خاصة مع الأشاعرة.

تعريف قضية اللفظ والمعنى من اللغة إلى الاصطلاح:

نقل ابن منظور في لسان العرب: "اللفظ: اللَّفْظُ: أَنْ تَرْمِي بِشَيْءٍ كَأَنَّ فِي فَيْكٍ، وَالْفِعْلُ لَفْظُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: لَفَظْتُ الشَّيْءَ مِنْ فَمِي الْفُظَّهُ لَفْظًا: رَمَيْتُهُ.."

وذكر صاحب كتاب التعريفات أن "اللفظ: ما يتلفظ به الإنسان - أو من في حكمه - مهملاً كان أو مستعملاً"، وقال في تعريف "المعنى: ما يقصد بشيء"

أما صاحب المقاييس، فقد ذكر: "اللفظ: اللام والفاء والطاء كلمة صحيحة، تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لفظ بالكلام يلفظ لفظاً، ولفظت الشيء من فمي...، وهو شيء ملفوظ ولفيظ"

أما اصطلاحاً، فيمكن القول: إنها تلك المشكلة النقدية الأكثر شيوعاً في الساحة النقدية والعربية، التي حازت من الاهتمام الشيء الكثير؛ سواء من طرف النقاد أو البلاغيين، أو حتى من طرف علماء الكلام من الفرق الكلامية، ولعل هذا الأخير كان صاحب السبق في إبداء آرائهم وإعطاء موافقهم خصوصاً مع فتنة خلق القرآن، وما أثير حولها من أسئلة من قبيل: هل القرآن مخلوق لم يكن ثم كان؟ أي محدث؟ أم إنه كلام الله قديم أزلي وليس بمخلوق؟

ومن جهة النقاد والبلاغيين، فقد تضاربت الآراء وتقاطعت، وإن لم يكن الخلاف بينهم بالحدة التي كانت مع الفرق الكلامية؛ حيث نجد "منهم من يردُّ أهم مقومات العمل الأدبي، وأقوى دعائم نجاحه إلى المعنى، مقللاً من شأن اللفظ في ذلك، ومنهم من يردّها إلى اللفظ، ومنهم من يسوي بينهما" [4]، وعلى مدار انتقاء اللفظ اللائق الذي يكسب المعنى بهاءً ورونقاً، والذي يكون أبلغ في تأدية المعنى المراد من غيره، دارت آراؤهم في هذا المجال.

اللفظ والمعنى في الفكر الغربي القديم: (أفلاطون - أرسطو):

رجح أفلاطون كفة المعنى؛ حيث قال بأسبقية الوعي على المادة، "وينطلق في هذا من إيمانه واستناده إلى الفلسفة المثالية، التي ترى أن الوعي أسبق في الوجود من المادة"، فالمعاني والأفكار - حسب أفلاطون - هي الأسبق، وهي الحقائق المطلقة التي لا يرتقي الشك إليها، وهي الموجودة في عالم المثل، في حين أن الألفاظ لا تمثل عنده سوى محاكاة لما هو موجود في عالم المثل من أفكار

ومعانٍ، ولهذا السبب، فالألفاظ عند أفلاطون تبقى ناقصةً وبعيدة عن الحقيقة، وإلى ذلك أشار بقوله: "إن عمل الأديب يُشبه عمل المرأة؛ أي إن محاكاته للأشياء والظواهر آليّة فوتوغرافية؛ أي حرفية، ولذلك فهو لا يقدم سوى صورٍ مزيفة لا حاجة لنا بها؛ لأن ما نحتاجه وينفعنا هو الأصل لا الصورة"

إن أفلاطون - من خلال هذا النص - يجعل الأصل والصورة في مقابل المعنى واللفظ فاللفظ لا يُمثل سوى صورة للمعنى الأصل، وعليه فإن الألفاظ لا يمكن أن تصل إلى مرتبة المعاني الأصول.

أما التلميذ "أرسطو"، فقد ذهب إلى التوفيق بين اللفظ والمعنى؛ حيث نقض المعادلة التي تجعل الأصل والصورة في مقابل المعنى واللفظ؛ حيث ذهب إلى أن اللفظ لا يمثل صورة الأصل (المعنى)، بل أصل كذلك؛ لأن الطبيعة بطبيعتها ناقصة، والشعر أو الفن هو ما يتم ما بها من نقص.

قضية اللفظ والمعنى في النقد العربي القديم:

أولا في المشرق الإسلامي:

كانت للمكانة التي يحتلها الشعر عند العرب العامل الرئيس وراء نشأة العديد من القضايا والآراء النقدية، التي كانت الغاية منها تجويد هذا الشعر والحفاظ على قيمته الفنية والجمالية، ولهذا السبب رأيناهم يثيرون حوله العديد من القضايا من قبيل: (1) قضية اللفظ والمعنى. (2) قضية المطبوع والمصنوع أو الطبع والصنعة. (3) قضية الوحدة والكثرة في القصيدة. (4) قضية الصدق والكذب في الشعر. (5) قضية المفاضلة أو الموازنة بين شعريين أو شاعريين. (6) قضية السرقات الشعرية.

(7) قضية عمود الشعر: (8) قضية العلاقة بين الشعر والأخلاق أو الشعر والدين

يتفق معظم الباحثين أن البداية الأولى لقضية اللفظ والمعنى كانت مع الجاحظ (ت255)، الذي - بالإضافة إلى رأيه في أقسام البيان عامة، وملاحظاته المتعلقة بالظاهرة اللغوية... - تمتد تصوراتُه الأسلوبية ومقاييسُه البلاغية في رسوخ في نظريته في الكلام...، (التي تقدر أن الكلام هو المظهر العملي لوجود اللغة المجرد)؛ أي إن الكلام ما هو إلا تجلٌ ومظهر عملي تطبيقي للغة المجردة القائمة في نفس الإنسان.

ومن جهة أخرى، فإن الجاحظ على عكس ما ذهب إليه عددٌ من الدارسين، من أنه من الذين ينتصرون للألفاظ على حساب المعاني، مستندين في ذلك على قولته الشهيرة: (المعاني مطروحة في الطريق)؛ حيث إن الراجح في الأمر هو أن الجاحظ كان من أصحاب المشاكلة والمطابقة بين اللفظ والمعنى؛ وحبَّتْنَا في ذلك، هي أن الجاحظ جعل اللفظ والمعنى في مقابل الجسد والروح؛ إذ إن "الأسماء في معنى الأبدان، والمعاني في معنى الأرواح، اللفظ للمعنى بدنٌ، والمعنى للفظ روح"

ولعل الأمر يزداد وضوحاً مع ما ذكره هو نفسه في البيان والتبيين: "مَنْ أَرَادَ مَعْنَى كَرِيماً فَلْيَلْتَمَسْ لَهُ لَفْظاً كَرِيماً، فَإِنَّ حَقَّ الْمَعْنَى الشَّرِيفِ اللَّفْظُ الشَّرِيفُ". وبناءً على ما سبق، فإن الجاحظ لم ينتصِر للفظ على حساب المعنى أو للمعنى على حساب اللفظ، بل ذهب إلى ما سماه بالمشاكلة والمطابقة بينهما.

وقد تقاطع معه في ذلك ابن قتيبة (ت276)، "الذي أدرك لحمة المعنى واللفظ في إطار الصياغة الواحدة"، وإن كان يميز بين أربعة أقسام من الشعر - انطلاقاً من ثنائية اللفظ والمعنى - هي: ضربٌ منه حسن لفظه وجاد معناه. ضربٌ منه حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتشسته لم تجد فائدة في المعنى. ضربٌ منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه. ضربٌ منه تأخر معناه وتأخر لفظه. وقد أعطى أمثلة لكل هذه الأقسام لا يتسع المكان لذكرها، ولمن أراد الاطلاع على هذه الأمثلة وغيرها، ففي العمد ما يشفي الغليل.

والأمر لا يختلف كثيراً مع قدامة بن جعفر (ت337)، الذي ذهب إلى أن العمل الأدبي يجب أن يتميز بإتلاف عناصره النصية؛ حيث يقول فيما سماه بالمساواة: "وهو أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً، فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي هي مساوية لها لا يفضل أحدُهما على الآخر..." [13].

وقد احتل اللفظ والمعنى عند نقاد عمود الشعر مكانة رئيسة؛ حيث نجدهما على رأس أبواب عمود الشعر السبعة عند المرزوقي (ت421)، الذي كان آخر حلقة في تطور هذه القواعد، ومعه استوت على سوقها، حيث ذكر: شرف المعنى وصحته. جزالة اللفظ واستقامته. الإصابة في الوصف. المقاربة في التشبيه. التحام أجزاء النظم والتنامها على تخير من لذيذ الوزن. مناسبة المستعار منه للمستعار له. مشاكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا تكون منافرة بينهما.

وقد ذكر عيار كل واحدٍ منهما - أي عيار اللفظ وعيار المعنى - فقال: "فعيار المعنى أن يُعرض على العقل الصحيح، والفهم الثاقب، فإذا انعطف عليه جنبنا القبول والاصطفاء، مُستأنساً بقرائنه، خرج وافياً، وإلا انتقض بمقدار شوبه ووخشيه." وقال في اللفظ: "وعيار اللفظ الطبع والرؤية والاستعمال، فما سليم مما يُهجنه عند العرض عليها، فهو المختار المستقيم..."

أما عبد القاهر الجرجاني، فقد كان لتأخره زمنياً عن كل المذاهب الأثر الإيجابي في اطلاعه على مختلف الآراء النقدية التي قيلت حول هذه القضية؛ حيث "اجتمعت لديه آراؤهم، وأفاد من خبرتهم، ولكنه تجاوزهم إلى رأي خاص، وكانت له في هذا المجال أصالة وتعمق، وكان صاحب مدرسة في النقد، أدرك فيها ما لم يدرك النقاد..."

اشتهر عبد القاهر الجرجاني في النقد الأدبي بعلاقة اللفظ والمعنى بالإعجاز القرآني، التي اصطلح عليها فيما بعد (بنظرية النظم)، هذه النظرية التي كانت بمثابة الخلاصة التي أفرزتها قضية اللفظ والمعنى، خصوصاً في المشرق العربي، حيث "صاغ فلسفته البلاغية التي جعل محوراً

نظريته في النظم التي ربط فيها بين اللفظ والمعنى وبين دلالة الألفاظ الأسلوبية ودلالاتها النحوية، وجعل النظم وحده هو مظهر البلاغة ومثار القيمة الجمالية في النص الأدبي"

وخلاصة القول: إن جلّ النقاد ذهبوا إلى الموافقة أو الاتحاد والمشاكله بين اللفظ والمعنى، في حين كان أنصار اللفظ والمتعصبون له في أكثرهم هم علماء اللغة؛ لأن الألفاظ هي أساس كل القواعد اللغوية من نحو وصرف وبلاغة..

ثانياً في الغرب الإسلامي:

لقد خاض نقاد الغرب الإسلامي في مختلف القضايا النقدية التي خاض فيها النقد المشرقي، وإن لم يكن بنفس الحدة التي شهدت بالمشرق، وليس أدلّ على ذلك من أن مختلف نقاد الغرب الإسلامي؛ من مثل: (ابن رشيق القيرواني، وابن البناء المراكشي، وأبي القاسم السجلماسي، وابن خلدون، وحازم القرطاجني..)، قد أثاروا هذه القضية في كتبهم.

إن حازم القرطاجني مثلاً لم يهتم بقضية (اللفظ والمعنى)، كاهتمام من سبقه من النقاد، ولم يتعصب لصالح طرف منهما؛ ذلك بأنه أكد في المقابل على أهمية (التناسب) بين أركان العمل الشعري (لفظاً ومعنى...)، من أجل الغاية الرئيسة المرجوة من أي عمل شعري، ألا وهي "إحداث التأثير في المتلقي."

وأبرز ما أتى به حازم في هذه القضية - وإن لم يكن أول من نحا هذا النحو فيها - تأكيداً على فكرة التناسب المبدئي، بكون القصيدة تركيباً متناسباً من مستويات متنوعة، ترتد إلى معاني وأساليب مصوغة في ألفاظ تتلاحم في نظام جامع لشتات مركب من أغراض" والذي لا يرتقي إليه الشك هو أن فكرة التناسب هذه لا يمكن أن تتم ألبتة إلا من خلال التناسب بين اللفظ والمعنى.

أما ابن رشيق القيرواني (ت463)، فبعد كتابه (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) تلخيصاً شافياً لأهم الآراء النقدية السابقة التي أثارته هذه القضية؛ حيث يقول: "ثمّ للناس فيما بعد آراء ومذاهب: منهم من يؤثر اللفظ على المعنى، فيجعله غايته ووكده...؛ كقول بشار: إذا ما غضبنا غضبةً مضريةً ♦♦♦ هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دماً

• ومنهم من ذهب إلى سهولة اللفظ فعني بها، واغتر له فيها الركاكة واللين المفرط؛ كأبي العتاهية، وعباس بن الأحنف، ومن تابعهما، وهم يرون الغاية قول أبي العتاهية:

يا إخوتي إنّ الهوى قاتلي ♦♦♦ فيسروا الأكفان من عاجل

• ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ، فيطلب صحته، ولا يبالي حيث وقع من هجته اللفظ وقبحه وخشونته؛ كابن الرومي، وأبي الطيب....". وبخصوص موقفه هو - يعني ابن رشيق القيرواني - فقد ذهب إلى مذهب الوسط، فاللفظ عنده بدون معنى جسد ميت، والمعنى بدون لفظ روح بلا جسد، ولذلك قال: "اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجته عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعمور، وما أشبه ذلك، من غير أن تذهب الروح، وكذلك إن ضعف

المعنى واختل بعضه، كان للفظ من ذلك أوفر حظ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح، ولا تجد معنى يختل إلا من جهة اللفظ، وجريه فيه على غير الواجب، قياساً على ما قدمت من أدواء الجسوم والأرواح، فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتاً لا فائدة فيه، وإن كان حسن الطلاوة في السمع، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأي العين، إلا أنه لا يُنتفع به ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى؛ لأننا لا نجد روحاً في غير جسم أليته".

والملاحظة التي يجب تسجيلها في هذا المقام، هي أن أغلب النقاد كانوا إلى جهة اللفظ والانتصار له على حساب المعنى، بدليل قوله: "أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى، سمعتُ بعض الحذاق يقول: قال العلماء: اللفظ أعلى من المعنى ثمناً، وأعظم قيمةً، وأعزُّ مطلباً؛ فإن المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي الجاهل فيها والحاذق، ولكن العمل على جودة الألفاظ وحسن السبك، وصحة التأليف..."